وكذا مثل شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان وقبل شهادة الامة السوداء وحدها على الرضاعة وقبل خبر الواحد وهو خبر عن امر شاهده وراه فقبله وراه وسمعه ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلا منهما خبر عن امر مستند الى الحس والمشاهدة فالمخبر شهد بما راه وعاينه واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره فاي فرق بين ان يشهد العدل الواحد على امر راه وعاينه يتعلق بشهود له وعليه وبين ان يخبر بما راه وعاينه مما يتعلق بالعموم وقد اجمع المسلمون على قبول اذان المؤذن الواحد وهو شهادة منه بدخول الوقت وخبر عنه يتعلق بالمخبر وغيره وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم شرعي يعم المستفتي وغيره وسر المسئله ان الله لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب التحمل وحفظ الحقوق الامر بالتعدد في جانب الحكم والثبوت فالخبر الصادق لا تاتي الشريعة برده ابدا وقد ذم الله تعالى في كتابه من كذب بالحق وورد الخبر الصادق فقبول خبر الكاذب تصديق بالباطل وورد خبر الصادق تكذيب بالحق وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا بما هو مثلها او اقوى منها والله سبحانه لم يامر برد خبر الفاسق بل بالتثبت والتبين فان ظهرت دلالة على صدقه قبل خبره وان ظهرت دلالة على كذبه رد خبره وان لم يتبين واحد من الامرين وقف خبره وقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم خبر الدليل المشرك الذي استاجره ليدله على طريق المدينة في هجرته لما ظهر له صدقه وامانته فعلى المسلم ان يتبع هدي النبي صلى الله عليه وسلم في قبول الحق ممن جاء به من ولي وعدو وحبيب ومبغض وبر وفاجر ورد الباطل على من قاله كائنا من كان قال عبد الله بن صالح الليث ابن سعد عن ابن عجلان عن ابن شهاب ان معاذ بن جبل كان يقول في مجلسه ذات يوم قبل ان يخطيه ان يقول ذلك الله حكم قسط هلك المرتابون ان وراء كم

فائدة

فتنا كقطع فيها المال ويفتح فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والاسود والاحمر فيوشك احدهم ان يقول قد قرأت القرآن فما اظن ان يتبعوني حتى ابتدع لهم غيره فاياكم وما ابتدع فان كل بدعة ضلالة واياكم وزيغة الحكيم فان الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة وان المنافق قد يقول كلمة الحق فتلقوا الحق عمن جاء به فان على الحق نورا فان تراه كيف زيغة الحكيم قال هي الكلمة تروعكم وتنكرونها وتقولون ما هذا فاحذروا زيغته ولا يصدنكم عنه فانه يوشك ان يفيء وان يراجع الحق وان العلم والايمان مكانهما الى يوم القيمة والمقصود ان الحاكم يحكم بالحجة التي ترجح الحق واذا لم يعارضها مثلها والمطلوب منه ومن دليل من يحكم بين اثنين ان يعلم ما يقع ثم يحكم فيه بما يجب فالاول مدار على الصدق والثاني مدار على العدل وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا والله عليم حكيم فالبينات والشهادات يظهر لعباده معلومه وبامره وشرعه يحكم بين عباده والحكم اما ابتداء واما انشاء فالابتداء اخبار واثبات وهو شهادة والانشاء امر ونهي وتحليل وتحريم والحاكم فيه ثلاث صفات فمن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو مفت ومن جهة الالزام بذلك هو ذو سلطان واقل ما يشترط فيه صفات الشاهد باتفاق العلماء لانه يجب عليه الحكم بالعدل وذلك يستلزم ان يكون عدلا في نفسه فابو حنيفة لا يعتبر الا العدالة والشافعي وطائفة من اصحاب احمد يعتبرون معها الاجتهاد واحمد يوجب توليه الاصلح فالاصلح من الموجودين وكل زمان بحسبه فيقدم الادين العدل على الاعلم الفاجر وقضاه السنة على قضاه الجهمية وان كان الجهمي افقه ولما سأله المتوكل عن القضاء ارسل اليه درجامع وزينه يذكر فيه تولية الناس وعزل الناس وامسك عن الناس وقال لا اعرفهم وروجع في بعض من سمى لقلة علمه فقال لو لم تولوه لولوا فلانا وفي توليته مضرة علي

فائدة